

إعجاز القرآن الكريم

الفكرة والتطور

الدكتور: محمد المهدي العروسي
أستاذ مساعد بالمعهد الأعلى للشريعة

تمهيد:

بعث محمد ﷺ إلى أمة كان من صفاتها الميزة البيان البليغ والفصاحة الفائقة، والذوق المرفه المتحسس لنواحي الجمال في كلام الخطيب وشعر الشاعر، ولقد أشتهر العرب قديماً بأنهم ذوو ألسن مبينة حتى لقد عدّهم البعض (الجاحظ مثلاً) أفصح الأمم وأظهرهم بلاغة.

وكان لا بد أن تكون معجزة الرسول محمد من هذا الصنف الذي تميّز به العرب، فكان القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، والذي أعجز أولئك العرب الفصحاء عن أن يأتوا بمثله، بل جعلهم يندهشون لبلاغته وحسن بيانه، وتفوقه الواضح على بيان أفصح خطبائهم وشعرائهم ممن شهدوا لهم بذلك، وكان العرب يستمعون إلى القرآن، فيأخذ بقلوبهم وألبابهم، ولا يستطيعون إلا أن يقولوا إنه سحر، أو إنه شعر، أو إنه قول بشر أو إنه كلام كُهان... الخ. ولقد أشار القرآن إلى هذا في آيات كريمة كثيرة نورد منها قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مَا أَنشَأَ رَبُّكَ مِنْ قَبْلِكَ وَأَوَّلَ مَا نَمُشِّرُكَ عَلَى آلِكَ وَمُؤْمِنِينَ وَكَافِرِينَ لِيُظْهِرَ لَكَ بَيْنَهُمُ الْفِرْقَانِ﴾ (1) وقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا

(1) المدثر: 16 - 25

تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾
وَتَرَدَّدَتْ مثل هذه الأقوال على ألسنتهم كثيرا، وهي أعتراف منهم ببلاغة
القرآن الكريم، وكان بعضهم يذهب إلى الرسول ﷺ ليسمع منه، فيؤخذ
بالقرآن، ثم يسأل، فلا يستطيع إنكار إعجابه به.
قال الوليد بن المغيرة بعد أن استمع إلى الرسول ﷺ: «والله إن لقوله
لحلاوة، وإن أصله لَعَذْق، وإن فرعه لجناة» وقال: «والله إن له لحلاوة،
وإن عليه لطلاوة، وإن أسفله لمغدوق، وإن أعلاه لمثمر، ما يقول هذا بشر» (3)
وفي سيرة ابن هشام وكتب التاريخ أقوال كثيرة من مثل هذا.
ولقد تحدَّى القرآن العرب على أن يأتوا بمثله، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي
رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ
مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (4) الآية -
وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ
أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (5) وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ
افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ
أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِجُوا...﴾ (6)
الآية. بل تحدَّى الإنس والجن على أن يفعلوا: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ
الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ
بَغْضُهُمْ لِبَغْضِ ظَهِيرٍ﴾ (7)، ولكنهم لم يفعلوا، وكان عجزهم أمرا
حاصلا، وعدم قدرتهم عليه حقيقة واقعة.

أثر القرآن في حياة العرب من جميع نواحيها العقائدية والدينية والعقلية
والاجتماعية، وكان له الأثر الكبير في نشأة العلوم العربية بَلْه بقية العلوم
الإسلامية، ومن هذه العلوم العربية التي نشأت عن القرآن التفسير
والحديث والفقه واللغة والبلاغة.. وغيرها، وتهمنا البلاغة، إذ قرر الباحثون
أن للقرآن الأثر البالغ في نشأتها وتبلورها كعلم قائم بذاته، وكان من

(2) الحاقة: 38 - 42 وكذلك أيضا: يس: 69 - الأحقاف: 7 - 8 - القلم: 15 و 51 - 52

(3) القاضي عياض: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ج 1 - ص 262 وتجد فيه أخبارا أخرى من هذا القبيل

(4) البقرة: 23 - 24

(5) يونس: 38

(6) هود: 13 - 14

المسائل الأولى التي قام الجدل حولها مسألة: إعجاز القرآن وهذه المسألة بالذات هي التي نَهَتْمُ بها في هذا البحث، فتساءل الناس: لماذا كان القرآن معجزاً؟ وما هي وجوه إعجازه؟ ولماذا لم يستطع أحد من العرب معارضته؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي يمكن أن تخطر على ذهن الباحث، ومن ثمَّ تَدْرَجُ البحث العلمي المنظم في إعجاز القرآن، وكان المشتغلون بعلم الكلام أول من بدأ البحث والقول في إعجاز القرآن.

وسنهتم في هذا البحث بنظرية إعجاز القرآن عند الباحثين القدامى مُتَتَبِّعِينَ «الفكرة» ونشأتها وتطورها، ونعرض بالخصوص إلى العلماء الذين خَصَّصُوا لهذا المبحث القرآني - البلاغي البياني - رسائل كالخطابي والرماني، وكتب كالباقلائي والجرجاني.

رأي الرماني في إعجاز القرآن:

هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني أبو الحسن الوراق ولد سنة 296 هـ وتوفي سنة 386 هـ. قال عنه ياقوت الحموي: «كان متكلماً على مذهب المعتزلة وله في ذلك تصانيف ماثورة، وكان إماماً في علم العربية، وعِلَّامَةً في الأدب» (8)، وذكر له من المؤلفات عدداً كبيراً منها: تفسير القرآن المجيد، وكتاب «معاني الحروف» وكتاب «إعجاز القرآن» وكتاب «الإعجاز في النحو» وكتاب «الاشتقاق الكبير» وكتاب «الاشتقاق الصغير» وتأليفه في «إعجاز القرآن» هو رسالة صغيرة اتخذت شكل جواب عن سؤال يستوضحه صاحبه عن الإعجاز القرآني، ويفهم هذا من قوله: .. سَأَلْتُ - وَفَقَّكَ اللهُ - عن ذكر النكت في إعجاز القرآن دون التطويل بالحجاج» (9) وتكتسي الرسالة صبغة كلامية اعتزالية، وخاصة في آخرها عند مناقشة وجه من وجوه الإعجاز عنده وهو: «قياسه بكل معجزة» (10) ويرى الرماني أن إعجاز القرآن يبدو من سبع جهات هي: «ترك المعارضة مع توفر

(7) الإسراء: 88

(8) الحموي: شهاب الدين ياقوت: معجم الأدباء (إرشاد الأريب) ج 5 - ص 281 - 282 وانظر

ترجمته: ابن خلكان: وفیات الاعیان: ج 2 - ص 461

(9) الرماني، علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن: ص 75

(10) الرماني: النكت: ص 111

الدواعي، وشدة الحاجة، والتحدي للكافة، والصرفة والبلاغة، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلية، ونقض العادة وقياسه بكل معجزة»(11).

ويهتم اهتماما واضحا بالوجه الرابع وهو «البلاغة» دون بقية الوجوه الأخرى، فقد قَدِّمَهُ على غيره، وأطنَبَ نسبيا في شرحه، وشرح أبوابه وترك بقية الوجوه الأخرى ليتحدث عنها في آخر الرسالة بإيجاز.

والبلاغة عنده على ثلاث طبقات: «منها ما هو في أعلى طبقة ومنها ما هو في أدنى طبقة، ومنها ما هو في الوسائط بين أعلى طبقة وأدنى طبقة»(12) والمعجز منها هو الذي في أعلى طبقة، وهو بلاغة القرآن لا غير، فلا يقدر عليه أحد من البلغاء بل الذي يستطيعه هؤلاء هي الطبقات الأخرى من البلاغة، وهنا يتعرض لتعريف البلاغة، فهي ليست مجرد «إفهام المعنى» وليست «تحقيق اللفظ على المعنى» وإنما هي «إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ»(13) هذا التعريف ينقسم إلى قسمين ولعله في القسم الثاني يشير إلى قضية النظم، ولكنه لم يوضحها بأكثر من هذا.

ويناقش قضية «الحسن» التي وردت في التعريف، ويبدو أنه يرى حسن الكلام على طبقات أيضا، أعلاها هي بلاغة القرآن، يقول: «فأعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن وأعلى طبقات البلاغة للقرآن خاصة وأعلى طبقات البلاغة معجز للعرب والعجم كإعجاز الشعر المفحم، فهو معجز للمفحم خاصة كما أن ذلك معجز للكافة»(14) ويقسم البلاغة إلى عشرة أقسام هي: «الإيجاز والتشبيه والاستعارة والتلاؤم والفواصل والتجانس والتصريف والتضمن والمبالغة وحسن البيان»(15) وقد شرحها بابا بابا، وعرف بكل منها تعريفا موجزا، وبَيَّنَ أقسامه إن كانت له أقسام، وذكر لكل رأي أبداه شاهدا من القرآن الكريم، وَقَلَ مَا أورد شاهدا من الشُّعْر أَوْ مِنْ كلام العرب المنثور. وسنعرض لهذه الأبواب لا لشرحها والتعليق عليها، لأن ذلك يقتضي مقارنتها ومعارضتها بآراء العلماء السابقين أو المعاصرين له، ويقتضي مناقشته وتحديد إضافاته وتبيان الجديد عنده، ولأن شرح هذه الأبواب يجعل هذا البحث يدخل في باب «علم البلاغة» وتأثير الدراسات

(11) نفس المصدر: ص 75

(12) نفس المصدر: ص 75

(13) نفس المصدر: والصفحة

(14) الرماني: النكت: ص 75 - 76

(15) نفس المصدر: ص 76

القرآنية الأولى في نشأتها وتطورها.. لا نقصد هذا، وإنما نقصد إلى الوقوف عندما اعتبره الرماني إعجازاً فيها تَفَرَّدَ به القرآن عن غيره من كلام العرب، وأبرز في تحليله له وجه الإعجاز فيه، ويجدر أن نلاحظ أنه في تحليله لهذه الأبواب من البلاغة يورد لكل منها تعريفاً يبدو أنه من وضعه لأن علماء البلاغة الذين جاؤوا بعده قد اقتبسوا عنه بعض هذه التعريفات، وناقشوه فيها، وأضافوا عليها إضافات هامة - كأبن رشيق مثلاً - (16) ويذكر أيضاً الغرض البلاغي البياني من استعماله وأنواعه وأوجهه، ثم إن الرماني لا يوضح وجه الإعجاز القرآني - كما يتبين له - في الأبواب التي ذكرها، بل يكتفي بإيراد أمثلة كثيرة من القرآن، ويحللها مبيناً الوجه البلاغي فيها والغرض منه، وهذا مأخذ يؤخذ عليه خاصة وأن هذه الأبواب البلاغية التي يرى أن القرآن قد جاء عليها قد وجدت في أشعار العرب وخطبهم، ولعل عذره أنه جعلها في القرآن في أعلى طبقة من مراتب الحسن والبيان.

ومن الأبواب البلاغية التي أوضح فيها وجه الإعجاز باب الإيجاز قال: «وظهور الإعجاز في الوجوه التي نبينها يكون باجتماع أمور يظهر بها للنفس أن الكلام من البلاغة في أعلى طبقة، وإن كان قد يلتبس فيما قلّ بما حسن جداً لإيجازه وحسن رونقه وعذوبة لفظه وصحة معناه كقول علي - رضي الله عنه - : «قيمة كل امرئ ما يحسن» فهذا الكلام عجيب يغني ظهور حسنه عن وصفه، فمثل هذه الشذرات لا يظهر بها حكم، فإذا انتظم الكلام حتى يكون كأقصر سورة أو أطول آية، ظهر حكم الإعجاز كما وقع التحدى به في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ (17) فبان الإعجاز عند ظهور مقدار السورة من القرآن» (18).

ولعله بعد أن عرّف بالإيجاز وأوجهه يحث الباحث عن الإعجاز القرآني في هذا الباب من أبواب البلاغة على تأمل ما كان منه في القرآن الكريم ومقارنته بما جاء منه في كلام العرب ليدرك فضيلة الإيجاز في القرآن وعلوه عن الإيجاز في سائر كلام العرب وبيانهم، وبذلك يدرك أيضاً إعجاز القرآن. وكذلك فعل في باب التشبيه، فأورد له تعريفاً وحدّد أركانه وأنواعه، ثم أورد له أمثلة كثيرة من القرآن الكريم، وحلّلها تحليلًا بلاغياً، وليس من شك

(16) ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن: العمدة - ج 1 - ص 250 و 254 و 271 و 287 وغيرها

(17) البقرة: 23 - 24

(18) الرماني: النكت: ص 78

في أن التشبيه قد جاء في كلام العرب في أجمل صورة وأجودها، ولكن وجه الإعجاز القرآني فيه أنه: «تضمن مع ذلك حسن النظم وعذوبة اللفظ وكثرة الفائدة وصحة الدلالة» (19).

وفي باب التلاؤم وهو تعديل الحروف في التأليف يظهر الإعجاز منه بسهولته على اللسان وحسنه في الأسماع وتقبله في الطباع، فإذا انضاف إلى ذلك حسن البيان في صحة البرهان في أعلى الطبقات ظهر الإعجاز للجيد الطباع البصير بجواهر الكلام كما تظهر له أعلى طبقات الشعر من أدناها إذا تفاوت ما بينهما، وَقَدْ عَمَّ التحدي به للجميع لرفع الاشكال وجاء على جهة الاخبار بأنه لا تقع المعارضة لأجل الإعجاز» (20).

أما باقي الأبواب البلاغية فقد شرحها شرحا بلاغيا مستشهدا لها بآيات من القرآن دون ذكر لوجه الإعجاز الناشئ عنها، وبعد هذا الشرح الطويل للبلاغة كوجه من وجوه الإعجاز ولأبوابها العشرة، رجع إلى الحديث عن الأوجه الستة الأخرى، فأوجز إيجازا كبيرا.

ومن هذه الوجوه: توفر الدواعي الذي يوجب الفعل أي أن العرب قد توفرت لهم كثير من الدواعي لمعارضة القرآن، ولكنهم لم يفعلوا «وَلَمَّا لَمْ تَقْعِ الْمَعَارِضَةُ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْعَجْزِ عَنْهَا» (21)

وذكر «الصرقة» ولاحظ أن بعض أهل العلم قد اعتبر القرآن معجزا من جهة صرف الهمم عن المعارضة - ولعله يقصد النَّظَامَ والجاحظ - وذهب هو نفسه إلى القول بهذا الوجه قال: وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي يظهر منها للعقول (22) وتعرض إلى الإعجاز بالأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلية، ويفسره بأنه لا يمكن أن يقع من أحد على الإطلاق، وعدم وقوعه من أحد من الناس يدل على «أنه من عند علام الغيوب» (23) وأورد أمثلة منها قوله عز وجل: «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ» (24) فقد أخبر تعالى في هذه الآية الكريمة عن

(19) الرماني: النكت - ص 82

(20) نفس المصدر: ص 96 - 97

(21) نفس المصدر: 109

(22) الرماني: النكت - ص 110

(23) نفس المصدر والصفحة

(24) الأنفال: 7

الظفر بقريش يوم بدر قبل أن يحصل، وأورد وجهاً آخر من وجوه الإعجاز وهو نقض العادة، ويبدو لي أن الرماني قد انفرد بهذا الوجه دون السابقين له، ويفسره بأن العادة قد جرت عند العرب بضروب من أنواع الكلام معروفة، منها الشعر والسجع والخطب والرسائل ومنها المنتثور الذي يدور بين الناس في الحديث، وقد خرج القرآن عن كل أنواع الكلام المعروفة قبله، وجاء بطريقة مفردة خارجة عن العادة لها منزلة في الحسن تفوق كل طريقة» (25) وهذا ما سنلاحظ بعضه عند الباقلاني.

والوجه الأخير عنده هو قياسه بكل معجزة، فهو يرى أن القرآن لا يقل من حيث أنه معجزة عن فلق البحر أو قلب العصا حيّة إذ أنه قد خرج عن العادة، وقعد العرب عن معارضته والإتيان بمثله، ويؤكد أن القرآن معجز كله بسوره الطوال وبسوره القصار أيضاً وأن المولدين من البلغاء عاجزون عن معارضته. عجز السابقين من العرب لأن الآخرين أفطن من المولدين في إقامة الإعراب بالطباع، فإن عجز السابقون كان المولدون أعجز.

هذه باختصار فكرة الرماني عن الإعجاز القرآني، وهي كما رأينا تقوم على سبعة أسس، وقد اعتنى بالبلاغة عناية واضحة دون غيرها من بقية الوجوه، وكأنه بذلك يرجع الفضل والمزية الكبرى في الإعجاز إلى البلاغة، والملاحظ أن ما كتبه عن البلاغة وأبوابها العشرة قد كان له أثر كبير في من جاء بعده من البلاغيين وخاصة عبد القاهر الجرجاني في كتابيه «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز».

رأي الخطابي في إعجاز القرآن:

هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي (26) ولد سنة 319 هـ وتوفي سنة 388 هـ ببست، وإليها نسب، وأشتهر بالحديث والفقه وكان أديباً لغوياً شاعراً، روى له الثعالبي في «يتيمة الدهر» قطعاً كثيرة من الشعر، ومن مؤلفاته «غريب الحديث» و«معالم السنن» في شرح سنن أبي داود و«أعلام السنن في شرح البخاري» و«إصلاح غلط المحدثين» وكتباً أخرى منها «بيان إعجاز القرآن» وهو

(25) الرماني: النكت: ص 111

(26) راجع ترجمته: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك: يتيمة الدهر في معاصر أهل العصر ج 4 ص 334

– ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد: وفيات الأعيان ج 1 ص 453

– الحموي – شهاب الدين ياقوت: معجم الأدباء (إرشاد الأريب) ج 2 ص 81 – 86

رسالة صغيرة هامة في موضوعها وَلَعَلَّهَا من أوائل مَا أَلْفَ حَوْلَ الإعجاز القرآني، وبها نهتم في هذه الدراسة.

ابتدأ الخطابي بحثه بأن ذكر بأن الناس قديما وحديثا (بالنسبة لعصره) قد أطلوا الكلام في هذا الموضوع، وذهبوا فيه كل مذهب، ولكنهم لم يصدروا عن رأي، وأخذ بعد ذلك في مناقشة آراء السابقين له ممن بحث في الإعجاز مبتدئاً بأصحاب الصرفة، فرأى أن هذا الوجه قريب، ولكن من آيات القرآن ما جاء بخلافه مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَأَنْجُنُ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَغْضُهُمْ لِبَغْضِ ظَهِيرٍ﴾ (27)

وتأول هذه الآية ليرد القول بالصرفة فقال: «فأشار في ذلك (يقصد الآية) إلى أمر طريقه التكلف والاجتهاد وسيله التأهب والاحتشاد والمعنى في الصرفة التي وصفوها لا يلائم هذه الصفة فدل على أن المراد غيرها والله أعلم» (28).

ويظهر أنه محق في هذا التأويل إذ أن الآية تؤكد أنهم لم يستطيعوا معارضة القرآن، ولو ساعد بعضهم بعضا على ذلك، ويتأكد هذا المعنى بعبارتين من الآية هما: ﴿لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ﴾ و﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ وناقش بعد هذا، القول بأن الإخبار عن الأمور الغيبية الذي ورد في كثير من الآيات، والذي اعتبره السابقون له، ومنهم الرماني وجها من وجوه الإعجاز القرآني، فأقره، لكن لا على أنه يُمَثَّل كل الإعجاز، بل على أنه نوع من أنواعه، وذلك لأنه لم يكن عاما في كل سورة، وقد جعل الله تعالى القرآن كله معجزا.

قال الخطابي: «وقد جعل سبحانه في صفة كل سورة أن تكون معجزة بنفسها لا يقدر أحد من الخلق أن يأتي بمثلها فقال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾...» (29) من غير تعيين، فدل على أن المعنى فيه غير ما ذهبوا إليه، (30) والخطابي محق في ما ذهب إليه، فالإخبار عن الغيب جزء من الإعجاز، ويبدو أنه بقوله هذا قد

(27) الإسراء: 88

(28) الخطابي: بيان إعجاز القرآن: ص 23

(29) البقرة: 23 - 24

(30) الخطابي: بيان إعجاز القرآن: ص 23

ألزم السابقين له ومنهم الرماني، القول بأنه كل إعجاز القرآن. والحقيقة أنهم - وخاصة الرماني - لم يقولوا ذلك، ولم يذهبوا إلى مثل هذا الفهم الذي فهمه عنهم، فالرماني مثلاً قد جعل «الإخبار عن المَغِيَّبات» وجهاً من وجوه الإعجاز لا الإعجاز كله، وهنا نلاحظ أن الخطابي لم يخرج برأي صريح تجاه هذين القولين، فهو يقبلهما على أنهما جزء ونوع من الإعجاز، ويردهما لأنهما لا يفيان بما ينبغي أن يقال فيه.

وانتقل إلى معالجة موضوع «البلاغة» التي جعلها البعض وجهاً من وجوه الإعجاز، فلاحظ أن جميع العلماء وأهل النظر على هذا، ولكن الأمر أشكل عليهم، ومن ثَمَّ سَلَّمُوا بهذا القول بطريق التقليد لا بطريق إعمال الفكر والروية والتحقيق، ولاحظ أيضاً أنهم إن سئلوا عن ماهية هذه البلاغة أجابوا بأن البحث عنها يخفى، وأننا قد نجد «لبعض الكلام عذوبة في السمع وهشاشة في النفس لا توجد مثلها لغيره، والكلامان فصيحان، ثم لا يوقف من شيء لذلك على علة»⁽³¹⁾ ولا يرتضي الخطابي مثل هذا الكلام ولا هذا التعليل، ويرى أن الهشاشة والعذوبة المتحدث عنهما لا بد أن يكون لهما سبب أو جبهما في كلام دون غيره، وبعد إكماله النظر تبين له أن الكلام يختلف، وأنه على ثلاثة أقسام وأجناس تختلف من حيث نسبة البيان وتتفاوت من حيث درجات البلاغة «فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائر الطلق الرُّسْلُ، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود دون النوع الهجين المذموم الذي لا يوجد في القرآن شيء منه البتة»⁽³²⁾ وقد جعل القسم الأول منها - البليغ الرصين - أعلى طبقات الكلام، والقسم الثاني - الفصيح القريب - أوسط طبقات الكلام، والقسم الثالث - الجائر الطلق - أدنى هذه الطبقات، ولأخذ أن بلاغات القرآن قد حازت من كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع من أنواعها، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعوتها كالمُتضادين لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة في الكلام تعالجان نوعاً من الوعورة، فكان

(31) الخطابي: بيان إعجاز القرآن: ص 24

(32) نفس المصدر: ص 26

اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوء كل منهما على الآخر فضيلة خُصَّ بها القرآن، يسرها الله بلطف قدرته من أمره ليكون آية بيّنة لنبيه ودلالة على صحة ما دَعَا إليه من أمر دينه» (33).

وهكذا يتدرج الخطابي إلى شرح رأيه في إعجاز القرآن، ونستطيع أن نفهم أنه يعتقد أن الإعجاز كان من ناحية النظم البديع، ويقوم عجز البشر والبلغاء منهم خاصة عن معارضة القرآن، وتعذر الإتيان بمثله عليهم بأمور كثيرة هي التي تشكل مع ما سبق من حديث عن البلاغة رأي الخطابي في الإعجاز. وهذه الأمور هي:

1 - أن البشر لم يحيطوا علما بجميع أسماء والألفاظ اللغة العربية التي تؤدي بها المعاني.

2 - أن أفهام البشر لا تدرك جميع معاني الألفاظ.

3 - أن معرفتهم بوجود النظم غير كاملة، لذلك فإنهم لم يتوصلوا لاختيار الأفضل من هذه الوجوه ليتمكنوا من الإتيان بمثله» (34) والكلام عنده له أصوله وحدوده، وهو يقوم على أشياء ثلاثة لا بد منها وهي: لفظ حامل ومعنى به قائم ورباط لهما جامع.

وهذه الأمور الثلاثة توجد في القرآن في غاية الشرف والفضيلة، يقول: «وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظما أحسن تأليفا وأشد تلاؤما وتشاكلا من نظمه، وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها والترقي في أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها» (35) ويعترف الخطابي بأن هذه الأمور الثلاثة توجد في كلام العرب، ولكنها وجدت متفرقة غير مجتمعة، ولم توجد مجتمعة إلا في القرآن الكريم.

ويلخص رأيه في الإعجاز: «تفهم الآن، واعلم أن القرآن إنما صار معجزا

(33) نفس المصدر والصفحة

(34) راجع الخطابي: بيان إعجاز القرآن: ص 27

(35) نفس المصدر والصفحة

لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعاني» (36) والمعاني التي يقصدها هي: الدعوة إلى التوحيد والتنزيه والطاعة والعبادة والتحليل والتحريم والحظر والإباحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى مكارم الأخلاق إلى غير ذلك من المعاني السامية التي دعا إليها القرآن، ويلاحظ أن الإعجاز في مثل هذه الأمور والمعاني إنما جاء من الجمع بين شتاتها المتفرق وإبرازها في صورة منظمة منسقة يعجز عنها البشر.

ويهتم بالارتباط الوثيق بين اللفظ والمعنى مما يجعل للمعنى المقصود من نظم الكلام أهميته الكبرى بحيث ينبغي أن يختار له اللفظ الذي يؤديه أداء تاما والذي يخصه دون غيره من الألفاظ التي تشير إلى مبناه، ويعتبر هذا الارتباط عمود البلاغة: «ثم اعلم أن عمود البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام وإما زهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة» (37).

وأشار إلى وجه آخر في الإعجاز وهو وجه هام يبدو أن الخطابي قد أنفرد به دون غيره ممن بحثوا الإعجاز وهو صنيع القرآن بالقلوب وتأثيره في النفوس» (38).

ويلاحظ على رسالة الخطابي ورأيه في الإعجاز ما يلي:
إنه لم يكن مقلدا لمن جاء قبله، ذلك أنه قد اختط لنفسه طريقا خاصة وإن شخصيته ومنهجه قد كانا واضحين في جميع الرسالة.

إنه قد أشار إلى وجه جديد - على ما يبدو - وهو أثر القرآن في السامعين، وكذلك أنه وإن كان قد سار مع غيره في القول بالنظم إلا أن فهمه له قد كان أوضح من فهم غيره رغم عدم شرحه وتوضيحه لرأيه هذا، كما فعل عبد القاهر الجرجاني من بعده.

ولا شك أن الخطابي قد أثار في عبد القاهر الجرجاني تأثيرا واضحا

(36) نفس المصدر والصفحة

(37) الخطابي: بيان إعجاز القرآن: ص 29

(38) نفس المصدر: ص 70

وخاصة في القول بالنظم والارتباط بين اللفظ والمعنى بحيث ينبغي أن يوضع اللفظ موضعه ليؤدي المعنى بوضوح وجلاء، وهو مما أشار إليه عبد القاهر في كثير من المواضع في كتابه «دلائل الإعجاز» إذ اعتبر اللفظ تابعا للمعنى وخداما له، وقد وسع عبد القاهر هذا الرأي، وأبرزه في صورة جديدة.

رأي الباقلاني في إعجاز القرآن:

هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر ابن القاسم الباقلاني (39) المتوفى سنة 403 هـ اشتهر بعلم الكلام على مذهب أبي الحسن الأشعري، وكان رأس هذا المذهب في عصره، يذكر مترجموه أنه كان قوي الحجة سريع الجواب والبديهة، جيد الاستنباط، ألفَ عددا من الكتب في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية، وشارك أصحابه من الأشاعرة في الرد على أصحاب الملل ومجادلتهم، وكان متمكنا من علوم القرآن والسنة والكلام، وتصدى للرد على طاعني الإسلام ومخالفيه في مؤلفاته الكلامية (40) وعرف من كتبه، وأنتشر كتاب «إعجاز القرآن» وهو الذي نهتم بدراسته.

ولهذا الكتاب أهمية ومكانة بين الكتب المؤلفة في الموضوع، وقد بناه مؤلفه على مقدمات وفصول، وبحث فيه فكرة الإعجاز بحثا علميا جادا، بدت فيه شخصيته قوية، ومنهجه الجدلي الكلامي واضحا، وتعرض لآراء السابقين بالنقد والتحليل، وذكر مزاعم الملحدين، وفندها، وأشار إلى تصنيف الجاحظ كتابه عن الإعجاز وحكم بعدم كفياته لمعالجة الفكرة.

وبعد المقدمات العديدة التي بسطها بين يدي الموضوع، أخذ في مناقشة رأي القائلين بالصرفة، وكان من رده عليهم أن لو كان الإعجاز بمجرد

(39) راجع ترجمته: ابن خلكان: وفيات الاعيان: ج 3 ص 400 الصفدي: الوافي بالوفيات: ج 3 ص

(40) سلام، محمد زغلول: أثر القرآن في تطور النقد الأدبي: ص 263

الصرف والمنع لكان يستغني عن إنزاله على النظم البديع وإخراجه في المعرض الفصيح العجيب(41).

وأخذ بعد ذلك في عرض رأيه في الإعجاز، وهو في الحقيقة رأي الأشاعرة(42) ويقوم هذا الرأي على أن القرآن «يتضمن الإخبار عن الغيوب، وذلك مما لا يقدر عليه البشر ولا سبيل لهم إليه» وذكر أمثلة لذلك، وعلى أن الرسول كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ومن ثم فإنه لم يعرف شيئاً من كتب المتقدمين وأقاصيصهم وأنبيائهم وسيرهم، ولكنه مع ذلك قد حدث عن كثير من عظام الأمور التي حصلت للأمم الغابرة، وذلك يدل على أنه ليس من عند الرسول، بل هو من جهة الوحي (43) ثم إنه جاء «بديع النظم، عجيب التأليف متناه في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه»(44) وفي هذا تصريح بأن الإعجاز القرآني يرجع أساساً إلى البلاغة والبيان وحسن النظم، وهو لب رأي الباقلاني وأصحابه من الأشاعرة.

ويلاحظ أن العلماء قد أشاروا إلى هذا الإعجاز البلاغي أو الإعجاز بالنظم والتأليف، وأطلقوه إطلاقاً دون تفصيل، ومن ثم وجب عليه أن يفصل القول فيه وكان شرحه له على النحو التالي:

1 - إن للقرآن أسلوباً يختص به، وهو بالنظر إليه خارج عن المعهود عند العرب في نظام كلامهم وعن المؤلف عندهم في خطابهم، وهنا ينظر الباقلاني إلى كلام العرب، فيجده على خمس صور:

- أ - أعاريض الشعر على اختلاف أنواعه.
- ب - الكلام الموزون غير المقفى.
- ج - المعدل المسجع.
- د - المعدل الموزون غير المسجع.
- ن - المرسل، أي ما يرسل إرسالاً، فتطلب فيه الإصابة والإفادة وإفهام

(41) الباقلاني: إعجاز القرآن: ص 32

(42) ضيف، شوقي: البلاغة تطور وتاريخ: ص 108

(43) ويستند في تأييد رأيه إلى الآية الكريمة: «وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا

لارتاب المبطلون». العنكبوت: 48

(44) الباقلاني: إعجاز القرآن: ص 36 - 38

المعاني المعترضة على وجه بديع وترتيب لطيف وإن لم يكن معتدلاً في وزنه» (45).

والقرآن في أسلوبه لا يرجع إلى نمط من هذه الأنماط ومن ثم «فإنه خارج عن العادة، وإنه معجز، وهذه خصوصية ترجع إلى جملة القرآن وتميز حاصل في جميعه» (46) وخلاصة هذا المعنى الأول أن أسلوب القرآن خارج عن الأساليب التي عرفها العرب آنذاك.

2 - إنه ليس للعرب كلام يشتمل على مثل هذه الفصاحة والمعاني والفوائد والتصرف البديع والبراعة على طوله وكل ما عرف عنهم كلمات معدودة تروى لحكيم منهم أو قصائد محصورة تروى لبعض شعرائهم، وهذه الكلمات والقصائد يقع فيها اختلال واختلاف، وتعمل وتكلف وتجوز وتعسف، بينما القرآن على طوله لا يوجد فيه شيء من مثل هذه العيوب (47).

3 - إن هذا النظم العجيب والتأليف البديع اللذين جاء عليهما القرآن لا يتفاوتان، ولا يتباينان على الرغم من الوجوه العديدة التي يتصرف فيها القرآن من القصص والمواعظ والأحكام والوعد والوعيد... الخ وهذه صفة خاصة في القرآن لا نجدها في غيره من كلام العرب شعراً ونثراً، إذ المعلوم أن الكلام البليغ الكامل والشعر المفلح يختلف حسب اختلاف الموضوع، فهناك من الشعراء مثلاً من يحسن فناً من الفنون الشعرية، ولا يحسن غيره، قال: «وقد تأملنا نظم القرآن، فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها على حد واحد في حسن النظم وبديع التأليف والرصف لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا ولا إسفاف فيه إلى المرتبة الدنيا» (48).

4 - إن كلام الفصحاء يختلف اختلافاً كبيراً، ويتفاوت تفاوتاً واضحاً عند الفصل والوصل والعلو والنزول.. وغير ذلك مما يتطلبه الخطاب عند نظم

(45) الباقلائي: إعجاز القرآن: ص 38

(46) نفس المصدر: ص 39

(47) نفس المصدر والصفحة

(48) الباقلائي: إعجاز القرآن: ص 40

الكلام وضمه إلى بعضه، وقد لاحظ أنه أخذ على كثير من الشعراء نقص عند التنقل من معنى إلى آخر وعلى عكس ذلك القرآن، إذ أنه: «يجعل المختلف كالمؤتلف والمتباين كالمتناسب والمتنافر في الأفراد إلى حد الأحاد، وهذا أمر عجيب تتبين به الفصاحة، وتظهر به البلاغة، ويخرج معه الكلام عن حد العادة ويتجاوز العرف» (49).

5 - إن نظم القرآن من حيث بلاغته قد خرج عن العادة من كلام الجن كما كان خارجا عن كلام الإنس، «فهم (الجن) يعجزون عن الإتيان بمثلته كعجزنا، ويقصرون دونه كقصورنا» (50) وليس غريبا أن يذكر الباقلاني أن القرآن معجز للجن أيضا ذلك أن من الأخبار المنقولة عن شعراء الجاهلية مخاطبتهم ومحاورتهم الجن، والحكاية عنهم، وكذلك أيضا تنقل مصادر الأدب في صدر الإسلام أشعارا منسوبة إلى الجن وقد أورد الباقلاني نقفاً منها.

6 - إن الأساليب التي يتفرع إليها الخطاب من البسط والاقتصار والجمع والتفريق والاستعارة والتصريح.... الموجودة في كلام العرب - قد وجدت في القرآن أيضا، وهي فيه أفصح وأبلغ، قد تجاوزت حدود الكلام المعتاد بينهم (51).

7 - إن المعاني والأفكار الجديدة التي وردت في القرآن في وضع الشريعة والأحكام متعذرة على العرب. ومعلوم أن اختيار الألفاظ للمعاني والأفكار المعروفة أبسط وأسهل من اختيارها للأفكار الجديدة غير المعروفة، فإذا ما وجد اللفظ البارع للمعنى الجيد كان ذلك الطف وأعجب من غيره (52)

8 - إنه إذا ما أخذت كلمة أو آية من القرآن الكريم، وضمنت كلام بليغ من البلغاء أو شاعر من الشعراء، فإنها تبرز فيه كالدارة أو الياقوتة وسط العقد، وهذا مما يدل على سمو نظم القرآن وتفوقه على نظم غيره. (53)

(49) نفس المصدر: ص 41

(50) نفس المصدر والصفحة

(51) الباقلاني: إعجاز القرآن: ص 45

(52) راجع الباقلاني: إعجاز القرآن: ص 45 - 46

(53) نفس المصدر: ص 46 - 47

9 - إن الحروف التي بني عليها كلام العرب تسعة وعشرون حرفاً، وعدد السور التي افتتح فيها بذكر الحروف ثمان وعشرون سورة وجملة ما ذكر من هذه الحروف في أوائل السور من حروف المعجم نصف الجملة وهو أربعة عشر حرفاً ليدل بالمذكور على غيره، وليعرفوا أن هذا الكلام منتظم من الحروف التي ينظمون بها كلامهم .

10 - إن لغة القرآن سهلة وألفاظه واضحة قريبة من الأفهام «يبادر معناه لفظه إلى القلب، ويسابق المغزى من عبارته إلى النفس» (54) فهو على هذه الصورة بعيد عن الوحشي المستكره، والغريب المستنكر خال من الصنعة والتكلف، وهو من ثم على عكس ما يلاحظ في بعض كلام العرب.

وبعد أن عرض هذه المعاني العشرة المتعلقة بالوجه الثالث من وجوه الإعجاز - أي البلاغي الحاصل بالنظم والتأليف - التفت إلى الرأي القائل بأن الإعجاز يستفاد من ألوان البديع التي وردت في القرآن كالاستعارة وغيرها. (55) فشرح هذه الأبواب معتمداً على الرمانى، واقتبس لها من القرآن والحديث والخطب، ثم ردّها كوجه من وجوه الإعجاز باعتبار أنها أشياء يصحّ فيها التعمّل، ويمكن التوصل إليها بالتدريب والتعوّد والتصنّع، وهي في ذلك كالشعر تماماً، وباعتبار أن إعجاز القرآن ليس ممّا يقدر البشر على التصنّع له والتوصل إليه بحال، ولكنّ الباقلاني يعود ليبينّ قوله هذا، وكأنّيّ به يتراجع فيه بعض الشيء، فيرى أن هذه الأمور (وهي أبواب البلاغة) تنقسم إلى قسمين: قسم يمكن الوقوع عليه، ويدرك بالتعلّم، وهذا لا سبيل إلى معرفة الإعجاز به، وقسم لا سبيل إليه بالتعلّم وهو دليل على الإعجاز. (56)

وقد بني رأيه هذا على أن القائل بأبواب البلاغة كوجه من الإعجاز إن كان يقصد ما جاء منها في «الطبقة العالية» وما انتهى «منه إلى متصرفاته على أتمّ البلاغة وأبدع البراعة»، فهذا ممّا يرتضيه الباقلاني، وممّا لا ياباه

(54) نفس المصدر: ص 49 - 50

(55) راجع الباقلاني: إعجاز القرآن: ص 69 - 70

(56) نفس المصدر: ص 207

بل يقول به (57) وإني أرى في مثل هذا التفصيل بعض التراجع، وذلك لأنه قد رفض أولاً أن تكون أبواب البديع دالة على الإعجاز، ثم رجع ليثبت أن ما كان منه في أعلى طبقة، وما كان غير متكلف فإنه يدل على الإعجاز ويقول به.

وهكذا فعل أيضاً مع ما يسمّى بالفواصل والمقاطع والمطالع وتلاؤم الكلام وتضمنين المعاني والإيجاز والبسط والاستعارة البديعة، فكلها يصح أن يتعلق بها الإعجاز «إذا حصلت للعبارة طريق البلاغة في أعلى درجاتها». (58)

وفي شرحه للوجه الثالث من إعجاز القرآن - وهو النظم والبيان، نلاحظ أنه يقول ويعيد القول بأن الوجه الأساسي في الإعجاز هو هذا النظم البديع والبيان الرائع اللذان جاء عليهما القرآن، واللذان هما في أعلى درجات البلاغة، هذا بالإضافة إلى الأساسين الأولين وهما إخباره بالمغيبات، وكون الرسول ﷺ أمياً لم يقرأ كتب الأوائل.

ونورد الآن بعض الملاحظات على بحث الباقلاني للإعجاز، وعلى رأيه فيه، فنشير إلى أنه رغم إيمانه بأن إعجاز القرآن يقوم على نظمه، فإنه لم يحسن شرح هذا النظم المقصود ولا تعريفه، ولم يبيّن أسسه ولا حدوده، بل اكتفى بترديد فكرته وتكرارها المرة تلو الأخرى، فكان الأمر غامض في ذهنه بعض الغموض. وأنه قد أغرب في بعض المعاني العشرة التي استخرجها من الوجه الثالث، وذلك عند حديثه عن كلام الجنّ واعتباره لا يبلغ درجة بلاغة القرآن، ثم إن بحثه كان شاملاً كاملاً بحيث ألمّ بما قيل عن الإعجاز حتى عصره، وانتقد بعض آراء السابقين، وبين الخطأ والصواب فيها.

والباقلاني رغم أخذه عن الرماني وخاصة عند حديثه عن أبواب البلاغة فقد حاول الغض منه، وقد يكون هذا لاختلاف مذهبيهما خاصة وأن الرماني كان معتزلياً.

وقد انفرد الباقلاني بإيراد مقارنات عدة بين القرآن وكلام العرب شعراً ونثراً، وبين القرآن وخطب الرسول والصحابة والبلغاء، وميز القرآن عليها

(57) نفس المصدر ص: 208

(58) نفس المصدر ص: 213

جميعا، وهذا ما لم يفعله أحد قبله بأستثناء الخطابي، وقد كان للباقلاني تأثير واضح جلي على عبد القاهر الجرجاني في معالجته لقضية النظم أساسا للإعجاز القرآني لا غير.

رأي عبد القاهر الجرجاني في إعجاز القرآن:

هو عبد القاهر (59) بن عبد الرحمن أبو بكر الجرجاني، اشتهر بعلم النحو وبمؤلفاته البلاغية، ورغم أهمية الرجل ومكانته العلمية فإن أغلب كتب التراجم لا تترجم له، فيما عدا القليل منها حيث نجد له تراجم قصيرة لا تفي بالحاجة تتفق كلها على أنه كان إماما بارعا مفتنا، فقيها شافعيًا، ومتكلما أشعريًا، وله مؤلفات كثيرة، لعل أهمها مؤلفاته في النحو كـ «العوامل المائة» و «المغني في شرح الإيضاح» و «الجيل» ولعل شهرته تقوم على كتابيه «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز في علم المعاني» وهو الكتاب الذي نهتم به، وله كذلك «الرسالة الشافية في إعجاز القرآن» توفي سنة 471 هـ.

رأينا فيما سبق أن الباحثين قبل عبد القاهر قد اختلفوا اختلافا كبيرا في فهم إعجاز القرآن وفي إدراك وجوهه الأساسية، فذهب البعض إلى أنه معجز بالصرف، وجمع آخرون بين الصرف والبلاغة. وأرجع الرمانى الإعجاز إلى سبعة وجوه، وأشار من طرف خفي إلى نظم القرآن البديع، وكأن الخطابي أراد أن يحصر الإعجاز في هذا النظم البديع وأثره في النفوس، وهكذا نلاحظ أن فكرة النظم قد راودت عقول كثير من الباحثين القدامى، ولقد تطورت من مرحلة إلى أخرى إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني وفكرة النظم دليلا لإعجاز القرآن تكتسي غموضا وإبهاما، فتبناها، وأخذ في شرحها وإيضاحها وبناء الأسس التي تقوم عليها، وتبيان الفروق والمزايا بين نظم ونظم، عمله هذا هو الذي جعل بعض الباحثين المحدثين (60) يعدونه مبتكر نظرية النظم،

(59) راجع ترجمته: الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد: فوات الوفيات: ج 1 - ص 612 ابن تغرى بردى، جمال الدين أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ج 5 - ص 108
(60) ضيف، شوقي: البلاغة تطور وتاريخ: ص 118

والحق أنهم لم يعدوا الصواب، ذلك أن مجهودات عبد القاهر في شرح هذه النظرية كانت شاقة وعسيرة، فهو الذي جلاها في صورتها الأخيرة.

أسس النظم عند عبد القاهر:

قبل أن نبدأ في شرح رأي عبد القاهر في إعجاز القرآن ينبغي أن نلاحظ أمرين مهمين كان لهما الأثر في بروز فكرة النظم بالشكل الذي فهمه عبد القاهر:

1 - إنه كان عارفا بالنحو العربي معرفة جيدة، وأنه قد وضع فيه كتباً متعددة بين تأليف وشرح مطول ومختصر، فهو بهذا يعدّ من علماء النحو العربي.

2 - أنه كان - ولا شك - مطلعاً على ما جرى بين أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متي بن يونس في مناظرتهم عن النحو والمنطق في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات، وكان فاهما فهما جيّداً ما قاله أبو سعيد عن النحو وأثره في فهم الكلام، وحسبنا أن نقطف منها الفقرة التالية: «قال متي: يكفيني من لغتكم هذا الاسم والفعل والحرف، فإنني أتبلّغ بهذا القدر إلى أغراض هذبتها لي يونان، قال أبو سعيد: أخطأت، لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وضعها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات» (61).

لقد تبنى عبد القاهر هذه الأفكار التي أبانها أبو سعيد السيرافي عن ماهية النحو، وعن دوره في نظم الكلام البديع البليغ، ويبدو أنها قد ساعدته في إقامة رأيه في الإعجاز.

وقد بدأ البحث في كتابه «دلائل الإعجاز بتعريف النظم». فقال: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من

(61) طبائنه، بدوى: البيان العربي: ص 166

بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعلق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما»(62).

وقد أطل في شرح تعلق الألفاظ بعضها ببعض مبينا طرقه المتعددة وصوره المختلفة عندما يتعلق الاسم بالاسم، أو الإسم بالفعل، أو الحرف بهما، وهو في هذا الشرح يعتمد على ما عرف في علم النحو، وقواعده من سبل في تركيب الكلام المفيد (وسنرجع لتوضيح هذا عند الحديث عن معاني النحو وأثره في تأليف الكلام).

وتعرض بعد ذلك إلى التفريق بين نظم الحروف ونظم الكلام، فرأى أن نظم الحروف هو: «تواليها النطق فقط» (63) من دون اعتبار للمعنى الذي توحى به اللفظة في أصل وضعها في اللغة، فناظم اللفظة على صورة ما لا يقتضي أثر العقل لجعل اللفظة على صورتها تلك فلو أنه قال: «ربض» مكان «ضرب» لم يكن في ذلك أي فساد(64).

وعلى العكس من ذلك ناظم الكلم أي مؤلف الكلام المفيد البليغ قال: «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذا نظم فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء كيف جاء وآتفق، وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح، والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفت عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالي ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه.. الخ(65)

ومن هنا نفهم أن نظم الكلم عنده هو عبارة عن تنزيل الألفاظ منزلتها

(62) الجرجاني: عبد القاهر: دلائل الإعجاز: المدخل

(63) نفس المصدر: ص 35

(64) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 35

(65) نفس المصدر والصفحة

في الكلام بحيث يقتضي أن تكون تلك اللفظة في ذلك الموضع لا يصلح له غيرها، وأن المعاني المقصودة هي التي تفرض ذلك وتقتضيه، فالنظم كالوشى والنقش، يعرف الصانع الحاذق أين يضع هذا اللون وذلك النقش بحيث ينسجم مع سابقه انسجاماً تاماً، كذلك الألفاظ ينبغي أن تنساق، وتنسجم لتؤدي المعنى في أحسن صورة من التأليف.

وقد جرَّ هذا الرأي عبد القاهر إلى الحديث عن الفصاحة، ومعلوم أن هذه الصفة ترتبط بالألفاظ إذ يقال «لفظة فصيحة» والبلاغيون يعتبرون اللفظة فصيحة بدون اعتبار للكلام الذي جاءت فيه، بل باعتبار لها في نفسها، ولذلك وضعوا شروطاً لفصاحة الألفاظ، وهذا الرأي لا يتفق مع فكرة عبد القاهر، إذ أن هناك ألفاظاً توصف بالفصاحة إذا ما جُرِّدَتْ عَنْ غيرها، ولكنها قد تأتي في موضع ما مستكرهة غير فصيحة قَدْ فقدت فصاحتها بسبب الموضع الذي وضعت فيه من الكلام وقد جَرَّه هذا إلى اعتبار الفصاحة صفة تكون للفظ إذا ارتبطت بما قبلها وما بعدها ارتباطاً بدت فيه مزية وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظ مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكننا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقة معناها بمعنى ما يليها، فإذا قلنا في لفظة «اشتعل» من قوله تعالى: ﴿اَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (66) أنها في أعلى مرتبة من الفصاحة لم نوجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرفاً بالالف واللام ومقروناً إليهما الشيب منكراً منصوباً (67) ومن هنا ندرك أنه يعتبر الفصاحة صفة للمعنى الذي أدته اللفظة في الموضع الحسن الذي وضعت فيه، إذاً عبد القاهر لا يقول بفصاحة الألفاظ مجردة، وإنما هو يعتبر الفصاحة للمعنى الذي أدته اللفظة. ويتساءل إن كانت الفصاحة صفة للفظ محسوسة تدرك بالسمع أم معقولة تدرك بالقلب، قال: «لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع، أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوى السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً، وإذا بطل أن تكون

(66) مريم: 4

(67) الجرجاني: دلائل الإعجاز: ص 262

محسوسة وجب الحكم ضرورةً بأنَّها صفة معقولة، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فإننا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها النقل دون الحس إلا دلالة على معناه، وإن كان كذلك لزم منه العلم بأن وصفنا اللفظ بالفصاحة وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه، وهذا ما لا يبقى لعاقِل معه عذر في الشك» (68).

وهكذا يبرهن عبد القاهر على أن الفصاحة ليست إلا للمعنى الذي يوحى به اللفظ عندما يُنظَّم في كلام مفيد، وبرهانه على ذلك أنه عندما يقال عن لفظة أنها فصيحة، فمعنى ذلك أن الفصاحة واجبة لها في كل حال، والواقع غير ذلك إذ أن لفظة ما تكون فصيحة غاية الفصاحة في موضع آخر من الكلام، ويورد مثالا لذلك لفظة «الأخدع» التي جاءت في موضع يروق ويؤنس في قول الصِّمَّة بن عبد الله:

تَلَفْتُ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتُني ★ وَجِئْتُ مِنَ الْإِصْفَاءِ لَيْثًا وَأَخْدَعَا

وكذلك في قول البحتري:

وَإِنِّي وَإِنْ بَلَّغْتَنِي، شَرَفَ الْغَنَى ★ وَاعْتَقْتُ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِعِ أَخْدَعِي

وفي قول أبي تمام:

يَا دَهْرُ قَوْمٍ مِنْ أَخْدَعِيكَ فَقَدْ ★ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خُرْقِكَ

فلفظة «الأخدع» قد جاءت في بيت أبي تمام تحمل من الخفة والإيناس في

بيتي كل من الصِّمَّة بن عبد الله والبحتري (69).

وهكذا أثبت أن المزية والفصاحة تنصرف إلى المعنى لا إلى اللفظ، ولكنه عاد، فنظر إلى الكلام الفصيح في مختلف أوجهه، فلاحظ أن قسما منه للفظ فيه بعض المزية وهو ما كان فيه استعارة أو كناية، قال: «واعلم أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تُعَزَّى المزية والحسن فيه إلى اللفظ وقسم يُعَزَّى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأول: الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة وكل ما فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر، فما من ضرب من هذه الضروب إلا وهو إذا وقع

(68) نفس المصدر: ص 264

(69) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 33 - 34

على الصواب، وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية، فإذا قلت: هو كثير رماذ
 القدر كان له موقع وحظ من القبول لا يكون إذا قلت هو كثير القرى
 والضيافة..» (70) ولكن ينبغي أن لا نظن أنه جعل المزية في هذا النوع من
 التعابير كلها إلى اللفظ، فقد أشرك في ذلك المعنى، ورأى أن محصول هذه
 التعابير هو إثبات معنى يعرف عن طريق المعقول لا عن طريق اللفظ» (71)
 فمزية الحسن إذا مشتركة بين المعنى واللفظ وللمعنى النصيب الأوفر فيها.
 وينتهي عبد القاهر من بحث قضية الفصاحة هل هي في اللفظ أم في
 المعنى ليقرر أنها في المعنى دون اللفظ، وأن الألفاظ خدم للمعاني: «وليت
 شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خَدَمٌ لها
 ومصرفة على حكمها أوليُست هي سمات لها، وأوضاعا قد وضعت لتدل
 عليها، فكيف يتصور أن تسبق المعاني، وأن تتقدمها في تصور النفس» (72).

دور علم النحو في النظم البليغ:

ونعود إلى نظم الكَلِم لنرى على أي أساس يقوم؟ لقد أشرنا سابقا إلى أن
 عبد القاهر الجرجاني يرى أن نظم الكلام ليس سوى تعليق بعضها ببعض،
 وقد لاحظ أن الكَلِم ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وأن لها طرقا معلومة
 للتعليق لا تعدو ثلاثة أقسام، تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق
 حرف بهما، هذه الطرق هي التي ذكرها النحاة في كلامهم، وقد قرر أن
 الترتيب في النظم لا يتوخى فيه ترتيب الألفاظ من حيث هي ألفاظ إذ أن ذلك
 لا معنى له بل يتوخى فيها ترتيب المعاني، والمعاني ترتب في النفس والفكر،
 وإذا تم لها ذلك وحصل، فإن الألفاظ تتداعى وتنساق انسياقا ليتكون منها
 النظم البليغ، إذ أن الألفاظ - كما ذكر - خدم للمعاني وتابعة لها قال:
 «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في
 الكَلِم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض

(70) الجرجاني: عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 279

(71) نفس المصدر: ص 280

(72) نفس المصدر: ص 271

وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد. وإذا كان كذلك فَبِنَا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبيتها ما معناه وما محصوله؟» (73).

ويقرر أن ذلك البناء لا يتم، ولا يتأتى إلا بمعاني النحو أي بالطرق المعروفة المدروسة في علم النحو في تعليق الألفاظ بعضها ببعض «وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا وتمييزا أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس» (74).

هذه الطرق تستند إلى قواعد النحو العربي. إذا فلا نظم بدون استخدام النحو، وتوخي معانيه ومقاصده، والعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه وتحفظ رسومه بلا زيغ ولا إخلال وإذا فَلَا بُدَّ لناظم الكلام من أن يستوعب وجوه كل باب من أبواب النحو، ويدرك فروق الاستعمال المختلفة، وينبغي أن يعرف مثلا استعمالات الخبر المختلفة، والفروق المعنوية بينها في نحو قولنا: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق، وكذلك يفعل في الشرط والجزاء والحال، وينبغي أن يعرف الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل منها بخصوصية ليضع كلا منها في موضعه الخاص، وينبغي عليه أيضا أن يتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإضمار والحذف... الخ. وكل نظم توفرت فيه المعرفة الكاملة والحدق بالنحو وأساليبه، فذلك هو النظم البديع البليغ، أما غيره فلا فائدة منه، قال عبد القاهر متحدثا عن أهمية النحو في نظم الكلام: «هذا هو السبيل فلست

(73) الجرجاني: عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 38

(74) نفس المصدر: ص 38

بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الإسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أُصيبَ به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، وأُستعمل في غير ما ينبغي له، فلا نرى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل - في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه» (75).

وبعد هذا التقرير هاجم عبد القاهر الذين ينكرون أهمية النحو، ويحتقرون أمره، ويغبطونه حَقَّه، وأنهم لن يستطيعوا إدراك إعجاز القرآن وفهم معانيه إلا باستخدام النحو وسيلةً لذلك وأخذ بعد ذلك في عرض أمثلة من النظم الفاسد بسبب عدم تَوَخُّي معاني النحو بدقة، ومن هذه الأمثلة قول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكَاً ★ أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
وقول المتنبي:

وَلِذَا اسْمُ أَغْطِيَةِ الْعُيُونِ جُفُونُهَا ★ مِنْ أَنَّهَا عَمَلُ السَّيُوفِ عَوَامِلُ
وقوله:

الطَّيِّبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طَيْبُهُ ★ وَالْمَاءُ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ

وعلق عليها بأن النقاد قد وصفوها بفساد النظم وسوء التأليف وما ذاك إلا لأن الشعراء قد سلكوا فيها طرقاً في التقديم والتأخير والحذف والإضمار من غير تتبع لمعاني النحو وتَوَخُّ لِقَوَاعده، وجاء بعد ذلك بمثال حسن النظم وهو قول البحرّي:

بَلَوْنَا ضَرَائِبَ مَنْ قَدْ نَرَى * فَمَا إِنْ رَأَيْنَا لَفْتَحَ ضَرِيبَا
هُوَ الْمَرْءُ أَبَدَتْ لَهُ الْحَدَا * تَ عَزَمَا وَشَيْكَا وَرَأْيَا صَلِيبَا
تَنْقَلُ فِي خُلُقِي سُودَد * سَمَاحًا مُرَجَّى وَبَاسًا مَهِيْبَا
فَكَالسَيْفِ إِنْ جِئْتَهُ صَارِحَا * وَكَالْبَحْرِ إِنْ جِئْتَهُ مُسْتَثْيَا

ثم علق عليها تعليقا لطيفا نذكره نموذجا للتحليل الأدبي الذي يعمد إليه عبد القاهر في إبراز محاسن النصوص الحسنة النظم: «فلذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ووجدت لها اهتزازا في نفسك فَعُدْ فانظر في السبب وأستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم وأخّر وعَرَفَ ونَكَّرَ وحَذَفَ وأضمر وأعاد وكرّر وتَوَخَّى على الجملة وجَها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه، وأتى مأتى يوجب الفضيلة.

أَفَلَا تَرَى أَنَّ أَوَّلَ شيء يروك منها قوله: «هو المرء أبدت له الحادثات» ثم قوله: «تنقل في خُلُقَيَّ سُوْدَدٍ» بتكرير السؤدد وإضافة الخلقين إليه ثم قوله: «فكالسيف» وعطفه بالفاء مع حذف المبتدأ لأن المعنى: لا محالة هو كالسيف، ثم تكريره الكاف في قوله و «كالبحر» ثم أن قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه، ثم أن أَخْرَجَ من كل واحد من الشرطين حَالاً عَلَى مِثَال ما أخرج من الآخر وذلك قوله «صارخا» هناك «ومستثيبا» هنا، ولا ترى حسنا تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عَدَدْتُ أو مَا هو في حكم ما عدت، أو مَا هو في حكم ما عدت، فاعرف ذلك» (76).

ويتعرض إلى الشبه التي وقع فيها الذين بحثوا النظم قبله والذين اعتقدوا أن المزيّة إنما هي للألفاظ لا غير، وذلك لأن النظم هو نظم للألفاظ وليس نظما للمعاني، واعتقادهم هذا جَرَّمَهُم إلى البحث في أمر اللفظ، وأهملوا كل شيء سواه، ويقرّر عبد القاهر أنهم لم يصلوا إلى نتيجة حاسمة، بل بالعكس كان ما أبرموه نَقْضًا وإبطالا وذلك لأنهم قالوا: «إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة» (77).

ويؤول عبد القاهر هذا القول بما يؤيد فكرته: «فقولهم بالضم لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بعد معنيها لأنه لَوْ جَازَ أن يكون مجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل: «ضحك خرج» أن يحدث من ضم «خرج» إلى «ضحك» فصاحة،

(76) راجع: الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 57 - 59

(77) راجع: الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: 255

وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما، وقولهم على طريقة مخصوصة يوجب ذلك أيضاً...» (78)

ويتعرض أيضاً إلى تلك القاعدة التي استقروا عليها، وهي باعتقادهم أن لا تزايد في المعاني، وإنما يقع التزايد في الألفاظ، فيتأولّه بما يفيد فكرته في النظم وعلى أساس معاني النحو فيقول: «وهذا كلام إذا تَأَمَّلْتَهُ لم تجد له معنى يصح عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث عن توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكَلِمِ لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي أَلْفَاظٌ وَتُطَقُّ لِسَانٍ محال» (79).

ويبدو أن عبد القاهر يشير بهذه الردود والتأويلات إلى القاضي عبد الجبار الأسد أبادي ، فقد أَكَّدَ شوقي ضيف أن هذه الأقوال وردت في «كتاب المغني في أبواب العدل والتوحيد» وقد لاحظ أنه لا يعقل أن يكون عبد الجبار غير مدرك لما يقول، إذ أنه يعتبر مبتكر نظرية النظم، ولكن عبد القاهر يريد أن يغمطه حقه حتى تنسب النظرية إليه، وكان يكفيه أن يكون شارح النظرية بطريقته الخاصة وفهمه الخاص، ومن ثم فإنه يصبح الواضع الحقيقي لها على أساس مفهومه الخاص» (80).

ومضى عبد القاهر بعد وضع فكرته على هذه الأسس إلى شرح بعض مزايا النظم التي تقوم على معاني النحو، فعقد فصولاً للتقديم والتأخير والإيجاز والحذف والفصل والوصل والمجاز والاستعارة والتشبيه التمثيلي والتفسير، وقد أورد عن هذا الأخير نكتة لطيفة وهي أن تفسير بيت أو آية لا يساويها من حيث التعبير، وجمال الأداء وفي هذا ما يشهد بأن البلاغة والإعجاز القرآني يقومان على النظم لا غير، ولم يفته أن يؤكد أن مَرَدَّ معرفة جمال النظم هو الذوق وحده ولا شيء غيره، فمن ليس له ذوق لا يستطيع أن يدرك أسس الجمال التي يقوم عليها النظم الرائق.

(78) نفس المصدر: ص 256

(79) نفس المصدر والصفحة

(80) ضيف شوقي: البلاغة تطور وتاريخ: ص 118 - 161

هذه هي فكرة النظم عند عبد القاهر، وهذه هي أصولها الأساسية، ونستطيع أن نلخصها فيما يلي:

- 1 - إن هناك فرقا بين نظم الحروف ونظم الكلام.
- 2 - إن الفصاحة ليست في الألفاظ وإنما هي في المعاني التي تؤديها الألفاظ.
- 3 - إن النظم البليغ هو الذي يقوم على أساس معاني النحو، وتتبع قواعده وأصوله.
- 4 - حسن اللفظة في موضع، وقُبْحُهَا في آخر يدل على أن المزية راجعة إلى النظم لا إلى اللفظة نفسها.
- 5 - إن المعاني ترتب في النفس والفكر أولا وأن الألفاظ تنساق انسياقا للمعاني إذ أنها خدم وتوابع لها.
- 6 - إن فضيلة الكلام ترجع إلى معناه دون لفظه.
- 7 - إن الاستعارة والكناية وأضرابهما مما يقتضيه النظم الذي يقوم على معاني النحو، وإن في الاستعارة ما لا يبين إلا بمعرفة حقيقة النظم.
- 8 - التقديم والتأخير وما إليهما يكونان في النظم لأهداف معنوية لا لفظية.

الإعجاز على أساس النظم:

يعتقد عبد القاهر الجرجاني أن إعجاز القرآن الكريم ليس بالوجوه التي ذكرها العلماء السابقون - والتي عرضنا لها فيما سبق - وإنما يقوم الإعجاز على أساس البلاغة، والبلاغة فقط. وهذه البلاغة تتمثل في هذا النظم الرائع الذي نزل به القرآن، وفي هذا الأسلوب البديع الذي تَمَثَّل في جميع القرآن بجميع سورته وآياته، ويذكر أن النبي ﷺ قد تَحَدَّى العرب كافة على أن يأتوا بمثله، وقد عجز العرب أمام هذا التَّحَدِّي.

ويتساءل عن هذا العجز مع أن العرب قد كانوا بلغاء، وهنا يثبت أن التحدي لا يمكن أن يتم ما لم يتوفر في القرآن «وصف» لا عهد للعرب به من قبل، وإن هذا الوصف لا بُدَّ أن يكون العرب قد أدركوه. «أَيَجُوزُ أَنْ

يكون تعالى قد أمر نبيه ﷺ بِأَنْ يَتَحَدَّى العرب إلى أن يعارضوا القرآن بمثله من غير أن يكونوا قد عرفوا الوصف الذي إذا أتوا بكلام على ذلك الوصف كانوا قد أتوا بمثله؟ وَلَا بُدَّ من «لا» لأنهم إن قالوا يجوز، أطلبوا التحدي، من حيث أن التحدي كما لا يخفى مطالبة بأن يأتوا بكلام على وصف، ولا تصح المطالبة بالإتيان به على وصف من غير أن يكون ذلك الوصف معلوما للمطالب، ويبطل بذلك دعوى الإعجاز أيضا وذلك لأنه لا يتصور أن يقال: إنه كان عجز حتى يثبت معجوز عنه معلوم» (81).

وبهذا الكلام وبهذا البرهان المنطقي يثبت أن هناك وصفا خاصا توفر في القرآن، وجاءت بلاغته ونظمه، فما أمر هذا الوصف؟.

يقول: «ثم إن هذا الوصف ينبغي أن يكون تَجَدَّدَ بالقرآن، وأمرًا لم يُوجَدَ في غيره، ولم يعرف قبل نزوله» (82) ويعالج أمر هذا الوصف في جميع الصور التي يمكن أن يتمثل فيها فيرى:

1 - لا يمكن أن يكون الوصف في الكلم المفردة لأنها أوضاع اللغة، لها صفاتها الخاصة ومميزاتها قبل نزول القرآن، ومعنى تقدير الوصف فيها أن يكون لها هذا الوصف، وهي متلوة في القرآن بينما لا يكون لها (هذا الوصف) خارج القرآن.

2 - لا يمكن أن يكون في معاني الكلم المفردة لأن معنى ذلك أن يكون قد تجدد في معاني كلمات: الحمد والرب والعالمين والملك واليوم، ما لم يكن قبل نزول القرآن، وهذا محال أيضا.

3 - لا يمكن أن يكون في الحركات والسكنات لأن التحدي عندئذ يكون في أن يأتوا بكلمات في زنة كلمات القرآن، لأن هذا يمت بصلة إلى بحور الشعر، ويخرج إلى ما تعاطاه «مسيلمة الكذاب».

4 - ولا يكون في المقاطع والفواصل، لأن ذلك يكون بمراعاة الوزن والمقدرة عليه، ثم إن الفواصل في الآي كالقوافي في الشعر، ومقدرة العرب على القوافي لا يجهلها أحد.

(81) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 250

(82) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 250

5 - ولا يكون الوصف المتجدد بالقرآن في الاستعارة أيضا، ولا تجعل الاستعارة الأصل في الإعجاز لأن ذلك يربط الإعجاز ببعض الآي من السور الطوال فقط.

وإذا امتنعت هذه الأمور كلها ففيم ينبغي أن يكون هذا الوصف؟ هنا يؤكد عبد القاهر أنه كان في النظم برمته فقال: «وإذا امتنع ذلك فيها لم يبق إلا أن يكون في النظم والتأليف، لأنه ليس من بُعد ما أبطلنا أن يكون فيه إلا النظم، وإذا ثبت أنه في النظم والتأليف، وكُنَّا نعلم أن ليس النظم شيئا غير تَوْخِي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وَإِنَّا إِن بَقِينَا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها، وجامعا يجمع شملها، ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض غير توخي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كل محال دونه» (83).

والتفت بعد مناقشة قضية «الوصف» الجديد الذي جاء به القرآن إلى الرد على بعض آراء العلماء في إعجاز القرآن، فرفض أن تكون «الصرفة» دليلا للإعجاز وحُجته في ذلك أنه كان ينبغي أن لا يعظموا فصاحة القرآن، وأن لا تصدر منهم أقوال كثيرة تثبت إكبارهم أمره وتعجبهم منه وعلى أنه قد بهرهم، بل كان ينبغي أن يتعجبوا من تغير حالهم ومن العجز الذي دخل عليهم فَحِيلَ بينهم وَبَيَّنَ الإتيان بمثله» (84).

ويرفض أيضا أن يكون للغريب دخل في إعجاز القرآن لأن التحدي به لا يصح أصلا، لأنه لا يتعذر على العارف بالغريب والعالم به أن يقول في معنى «الطويل» «الشوقب» أو «الشوذب» أو «اللامق» أو «اللاشق».. الخ ولو تحددى بالغريب من كان له علم به، كان كمثل من يتحدى العرب إلى أن يتكلموا بلغة «الترك» ثم إن الغريب نفسه كان مستكرها عند العرب، فقد كانوا يصفون من يكثر استعماله بأنه يتتبع حُوشِي الكلام، ويكثر من المعاضلة فغربة الألفاظ غير مستحبة من ناحية بلاغية، ولا توجب فضيلة ومزية للكلام.

(83) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 254

(84) نفس المصدر والصفحة

ومن هنا لا بد أن نلاحظ أن عبد القاهر لا ينكر أن يكون للاستعارة وأنواع المجاز والبديع الأخرى دخل في إعجاز القرآن، ولكنه لا يجعلها وجها من وجوه القائمة بذاتها، لأن الاستعارة وأضرابها لا تكون في الكلم المفردة المستقلة بنفسها، لأن الكلم التي تدخلها الاستعارة لا بد أن تؤلف مع بعضها، وأن تُنسَّق ضمن كلام منظوم.

وخلاصة رأيه أن الإعجاز القرآني يكون في النظم الذي يتوخي معاني النحو، وتوفرت فيه صفة لم تكن في كلام العرب من قبل «فإذا ثبت الآن أن لا شك ولا مَرِيَّةً في أن ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها مَعْدَنُهُ وَمَعَانُهُ وموضعه ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها غَارٌ نَفْسَهُ بالكاذب مع الطمع» (85)

ولا يفوتنا أن نلاحظ أنه كان على عبد القاهر أن يحدد ماهية هذا «الوصف» وأصوله أكثر مما فعل حتى تتضح مزية النظم القرآني على غيره من النظم الأخرى، فعبد القاهر قد أكَّـد على معاني النحو وطرقه وهذا ما يتوفر في البليغ من كلام العرب، والحق أن عبد القاهر قد أوضح مزايا نظم كثير من الآيات القرآنية التي اتفقت مع بعض ما جاء عن العرب مثل الآية: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (68) وقول العرب «القتل أنفى للقتل» ولكن ذلك غير كاف لإيضاح الوصف الجديد الذي يقول به عبد القاهر.

الخاتمة:

يظهر مما تقدم أن الباحثين القدامى الذين تناولوا القرآن بالبحث، وحاولوا استنباط وجوه الإعجاز فيه، قد اختلفوا في وجوه عديدة منها «القول بالصرفة» فقد رفضها أغلبهم كالخطابي والباقلاني والجرجاني، ولم يقبل بها إلا الرماني، وجماعة من المعتزلة كالنظام والجاحظ، واتفقوا حول وجوه أخرى هي: «الإخبار عن المغيبات سواء تعلق ذلك بأخبار الأمم

(85) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز: ص 344

(86) البقرة: 179

الغابرة والقرون السالفة، أو تعلق بالإخبار عمّا جدّ وحدث بعد نزول القرآن، وأخبر عنه قبل حدوثه كإخباره عن «معركة بدر» وانتصار المؤمنين فيها، وعن «الفتح الأكبر» وعن «انتصار الروم» وعما ستكون عليه الحياة الآخرة.... الخ.

وأتفقوا أيضا على أن إعجاز القرآن يرجع إلى حسن تأليفه وبيانه ونظمه، وقد ظهرت فكرة النظم منذ بدايات البحث، ولكنها لم تتميز ولم تستقر كنظرية لها أصولها وأسسها إلا على يد عبد القاهر الجرجاني - كما رأينا - وترددوا حول وجه هام جدا هو «البلاغة» فبعضهم أدرجها في حسن التأليف والنظم على أنها من أهم متطلباته، وبعضهم - كالرسماني - جعلها وجها مستقلا يصح التدليل به، والجدير بالملاحظة في هذا الوجه أنه هو الذي نشأت عنه الدراسات البلاغية أو «علم البلاغة» بأقسامه: المعاني والبيان والبدیع فيما بعد.

ولم يتوقف البحث عند مجهودات عبد القاهر، فقد ظهر علماء آخرون بعده ألفوا كتباً مستقلة فيه، نذكر منهم: ابن الزمكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الانصاري، المتوفى في سنة 651 هـ صاحب كتاب «التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن» (87) وآخرون عقدوا له في كتب أدبية تاريخية عامة فصولا هامة نذكر منهم: القاضي أبا الفضل عياض اليحصبي، المتوفى سنة 544 هـ الذي عقد في كتابه «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» فصلا هاما بسط فيه الوجوه التي ذكرها العلماء قبله مع إضافات بسيطة موجزة.

وفي العصر الحديث، ظهرت دراسات قرآنية أخرى كصلة العدد الوثيقة بالحروف، وخاصة منها الواردة في مطالع عدد من السور (الم - كهيعص.. الخ) وكالتفسير العلمي للقرآن القائم على الإشارات العلمية الواردة في بعض أي القرآن الكريم، وأظن أن الأفضل هو إدراج هذه الدراسات العلمية الحديثة ضمن إعجاز القرآن وهذا ما نهتم به فيما بقي من هذه الدراسة.

محمّد المهدي العروسي

(87) نشر بتحقيق: الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحبيشي، بهداد 1964

المصادر:

- الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب:
إعجاز القرآن. المطبعة السلفية: القاهرة 1349 هـ
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد:
يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد ط. 2
مطبعة السعادة بمصر 1955
- الجرجاني، عبد القاهر:
دلائل الإعجاز في علم المعاني حققه: محمد عبده ومحمد محمود التركي شركة
الطباعة الفنية المتحدة 1961
- الحموي، شهاب الدين ياقوت: معجم الأدباء (المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة
الأديب) د. س. مرجليوث. ط 2، مصر 1924
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد: بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في
إعجاز القرآن) حققها وعلق عليها: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. سلسلة ذخائر
العرب - دار المعارف بمصر - ط 2، 1968.
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد:
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة
السعادة مصر، ط 1، 1948
- ابن رشيقي القيرواني، أبو علي الحسن:
العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة
السعادة - مصر ط 2، 1955
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى:
- النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) حققها وعلق عليها:
محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام سلسلة ذخائر العرب - دار المعارف بمصر - ط 2،
1968.
- سلام، محمد زغلول:
أثر القرآن في تطور النقد الأدبي دار المعارف - مصر 1952
- الصفدي، صلاح الدين خليل ابن أبيك:
الوافي بالوفيات باعتناء: هلموت ريتز - ط 2، 1961
- ضيف، شوقي: البلاغة، تطور وتاريخ دار المعارف، ط 2، مصر 1965
- الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد:
فوات الوفيات حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة - مصر 1951
- اليعصبي، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى
الشفاء بتعريف حقوق المصطفى مطبعة الاستقامة - القاهرة: بدون تاريخ